العرب
الجمعة 2021/05/07
السنة 43 العدد 12053

شبح «الفتنة» يطيح بالحلقة القريبة من العاهل الأردني

تغييرات حكومية مرتقبة على وقع الترويج لحوار وطني

إجراء العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني لتغييرات واسعة في مكتبه والديوان الملكي كان أمرا منتظرا بعد الأحداث التي عصفت بالمملكة الشهر الماضي، والتي يتوقع أن تشمل تداعياتها مراكز أخرى في الدولة الأردنية.

عمان - أجرى العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني الخميس، تغييرات هامة طالت الحلقة الضيقة المحيطة به، وسط ترجيحات أن تكر سبحة التغييرات مواقع ومراكز أخرى قد تشمل الحكومة في الأسابيع القليلة المقبلة.

وصدرت إرادة ملكية بتعيين جعفر حسان (من مواليد 1968)، مديرا لمكتب الملك، وذلك للمرة الثانية حيث سبق وأن تقلد هذا المنصب ما بين 2014 و2018. والمدير الجديد للملك ذي خلفية اقتصادية، ويملك شبكة علاقات وصفت بالمهمة بحكم تجربته في السلك الدبلوماسي، كما أنه انتقل بين عدة مواقع في الحكومة والديوان الملكي في السنوات الأخيرة، وآخرها توليه منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية في عهد حكومة عمر الرزاز.

وترافق تعيين جعفر حسان مع صدور إرادة ملكية بقبول استقالة كلا من هيفاء تركي حديثة الخريشا من منصب مستشارة الملك للسياسات، وكمال قاسم الناصر من منصب مستشار الملك، وزينة زيد رشاد طوقان من منصب مستشارة للشؤون الاقتصادية في الديوان الملكي.

> **بداية الترويج لحوار وطني يستهدف إجراء إصلاحات سياسية تتعلق أساسا بقانوني الأحزاب والانتخابات**

وجاءت التغييرات في مكتب العاهل الأردني والديوان الملكي بعد عودة الملك عبدالله الثاني الأربعاء من زيارة إلى بروكسل التقى خلالها أمين عام حلف شمال الأطلسي ورئيس المجلس الأوروبي والمفوضية الأوروبية.

حان وقت التغيير

ورغم محاولة الإيحاء بأن التغييرات المعلنة ليس لها ارتباط أو علاقة بمخطط "الفتنة" الذي أعلن عن وأده الشهر الماضي، من خلال تعيين جعفر حسان مديرا لمكتب الملك وهو الرجل الذي كان عمل لسنوات تحت إمرة مستشار الديوان الملكي الأسبق باسم عوض الله، المعتقل حاليا بسبب اتهامات له بلعب دور رئيسي في المخطط، لكن لا يبدو أن هذه المحاولة نجحت.

وتقول أوساط سياسية أردنية إن هذه التغييرات كانت منتظرة بعد الأحداث التي ضجت بها المملكة في أبريل، والتي كان أحد أبطالها ولي العهد السابق الأمير حمزة بن الحسين، الذي اتهم إلى جانب عوض الله وعدد من الشخصيات العشائرية بالتورط في "المخطط"، الذي كان يستهدف استقرار المملكة، بحسب المسؤولين الأردنيين.

وكانت تلك الاتهامات أثارت ضجة كبيرة في الداخل الأردني كما في الخارج، وسلطت الضوء على التحديات التي تواجه المملكة لاسيما على الصعيد الاقتصادي الذي بات يلقي بعبئه على الوضع الاجتماعي داخل المملكة، ويهدد بأزمة ثقة في الحكم.

ودق ما حدث ناقوس خطر بالنسبة لصناع القرار، وتقول الأوساط إن التغييرات الأخيرة ماهي إلا بداية لإعادة ترتيب البيت الداخلي الذي قد يشمل حكومة بشر الخصاونة قريبا في ظل انتقادات تلاحق أداءها، وازدادت حدة تلك الانتقادات الشهر الماضي خصوصا من العشائر التي استنكرت طريقة تعاطي بعض الوزراء مع الأزمة التي وقعت.

كما ليس من المستبعد، وفق الأوساط، أن تطال التحويرات مراكز أمنية عليا في الدولة.

وتترافق هذه التغييرات مع بداية الترويج لحوار وطني يستهدف إجراء إصلاحات سياسية تتعلق أساسا بقانوني الأحزاب والانتخابات، ولا يعرف بعد كنه هذا الحوار، والطرف الذي سيتولى إدارته، في ظل دعوات تطالب الملك بضرورة أن يتولى الأمر في غياب الثقة في الحكومة.

ولم يعد الإصلاح السياسي مطلبا حزبيا فقط بل وشعبيا، حيث إن شرائح واسعة من المجتمع الأردني وفي مقدمتها العشائر ترى بأنه لم يعد بالإمكان الاستمرار على ذات النموذج الحالي، الذي بلغ منتهاه.

ويستشهد المطالبون بالتغيير والإصلاح السياسي في المملكة بحال مجلس النواب الذي تحول إلى صدى صوت للسلطة التنفيذية يصادق على كل ما تطرحه من مشاريع، وبالهيكل الإعلامي التائه وهو ما برهنت عليه الأحداث الماضية، حيث اتجه الأردنيون إلى الإعلام الأجنبي لاستقاء المعلومة ومعرفة ما يدور، فضلا عن المشهد السياسي المتصحر، نتيجة عملية استهداف ممنهجة للقوى الحزبية التي باتت خارج التغطية وهو ما ترجم في الحضور الباهت للأحزاب في البرلمان الحالي.

ويرى هؤلاء أن السير في خيار الإصلاحات السياسية لم يعد ترفا، أو خطوة يمكن تأجيل البت فيها، وهو ما باتت تدركه بدورها الدوائر العليا، على الرغم من أن هناك بعض قوى الشد العكسي تحاول تمييع أي إصلاحات خشية على نفوذها، ووضعها.

وتشير الأوساط إلى أن الانطلاقة الفعلية للحوار الوطني بشأن الإصلاحات من المرجح أن تجري بعد الانتهاء من التغييرات المنتظرة وخصوصا في الحكومة، مرجحة أن يشمل التغيير موقف رئيس الوزراء.

وسبق وأن أعلن العاهل الأرني الملك عبدالله الثاني في يناير الماضي ضرورة النظر في القوانين المنظمة للحياة السياسية كقانون الانتخاب وقانون الأحزاب وقانون الإدارة المحلية.

توسيع العقوبات وصفة لودريان للضغط على معرقلي التسوية في لبنان

بيروت - حمل وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان رسالة حازمة إلى الزعماء اللبنانيين الخميس، مفادها أن صبر باريس نفد في ظل تعثر محادثات تشكيل الحكومة، وأنها ستضطر إلى توسيع مروحة العقوبات التي سبق وأن أعلنت عن حزمة منها قبل أيام.

وتسعى فرنسا، التي تقود جهود حل الأزمة في لبنان، إلى زيادة الضغط على السياسيين المتنازعين في لبنان بعد محاولات فاشلة لدفعهم إلى الاتفاق على تشكيل حكومة جديدة وبدء إصلاحات ضرورية لتمهيد الطريق أمام تدفق المساعدات الأجنبية.

وكانت باريس أعلنت الشهر الماضي عن إجراءات لتقييد دخول المسؤولين اللبنانيين المتسببين في عرقلة جهود حل الأزمة إلى أراضيها. وأفضت هذه الأزمة إلى انهيار العملة وشلت القطاع المصرفي وزادت من حدة الفقر.

والتقى لودريان الخميس الرئيس ميشال عون ورئيس البرلمان نبيه بري. كما اجتمع الوزير الفرنسي بقيادات حزبية ونشطاء من المجتمع المدني في قصر الصنوبر، لوضعهم في صورة التطورات، وسط عدم استبعاد أن تقوم باريس بدعم خيار انتخابات نيابية مبكرة في حال استمر الاستعصاء.

وذكرت مصادر مقربة من بيت الوسط أن لودريان سيلتقي الحريري مساء الخميس، ولم يحصل اللقاء لحين إرسال الجريدة للمطبعة.

وكان أثير لغط كبير حول برنامج زيارة لودريان وسط تضارب الأنباء حول لقائه مع الحريري، لاسيما في ظل حديث عن امتعاض فرنسي من طريقة إدارة الأخير للأزمة الحكومية، وقد سعت بعض الأطراف إلى العزف على أوتاره.

وقال دبلوماسيان إن لودريان أراد توجيه رسالة واضحة بأن باريس تدعم الشعب اللبناني، لكنها ضاقت ذرعا بالنخبة السياسية التي تقاعست عن الالتزام بتعهداتها.

وصرّح مصدر سياسي لبناني كبير بأن لودريان "جاء إلى بيروت حاملا رسالة شديدة اللهجة للمسؤولين اللبنانيين وليخبرهم أن 'لبنان يغرق وأنتم من تغرقونه أكثر.. وإذا لم تساعدوا أنفسكم فلا أحد يستطيع مساعدتكم".

وكان مقررا أن تركز زيارة لودريان القصيرة على زيارة مدارس ومرفأ بيروت الذي دمره انفجار ضخم في أغسطس الماضي مع مساحات واسعة من العاصمة. وتولت الحكومة السابقة تصريف الأعمال منذ استقالتها بعد الانفجار الذي أودى بحياة 200 شخص.

ولمح لودريان قبل أن يتوجه إلى بيروت إلى توجه لاتخاذ المزيد من الإجراءات العقابية بحق من يعرقلون التقدم في مسار تشكيل الحكومة. وقال على تويتر "إنها مجرد البداية"، في إشارة إلى العقوبات التي سبق الكشف عنها.

ولم يصدر إعلان رسمي عن الخطوات التي اتخذتها باريس أو المستهدفين. والأثر المحتمل لهذه الخطوات غير واضح لأن بعض الساسة اللبنانيين يحملون جنسيتين.

واستبعد الدبلوماسيان أن يلتقي لودريان مع جبران باسيل زعيم التيار الوطني الحر وصهر عون، والذي تعرض لعقوبات أميركية العام الماضي، ويعتقد أنه أحد المشمولين بالعقوبات الفرنسية الأخيرة.

بواخر تركية لإنتاج الكهرباء تلاحقها شبهات فساد في لبنان

بيروت - قامت السلطات اللبنانية باحتجاز بواخر تركية لإنتاج الكهرباء، على خلفية تحقيق قضائي في احتمال تورطها في شبهات فساد تقدر بالملايين من الدولارات.

تأتي الخطوة في وقت تهدد "العتمة" لبنان على خلفية نضوب الأموال المخصصة لتوليد الطاقة الكهربائية.

وأمر النائب العام المالي القاضي علي إبراهيم بمنع البواخر من مغادرة لبنان، ويتضمن القرار طلبا موجها إلى وزارة المالية يقضي بعدم دفع أي مستحقات لشركة "كاربواور شيب" التركية المسؤولة عن بواخر الطاقة التي توفر نحو 40 في المئة من حاجة لبنان من الكهرباء، إلى جانب شركة "كارديناز" التركية.

ويستهدف القرار المعلن "ضمان حقوق الدولة في تحصيل البند الجزائي الموقع بـ25 مليون دولار أميركي في حال التثبت من دفع عمولات"، وهي شبهة قد تطول كبار المسؤولين اللبنانيين إذا تم إثباتها.

وفتحت السلطات اللبنانية قبل أشهر تحقيقا أوقفت بموجبه عدة أشخاص للاشتباه بوجود رشاوى دفعت عند تجديد العقد بين وزارة الطاقة اللبنانية والشركتين التركيتين.

ويشكل ملف الكهرباء أحد أبرز مكامن الهدر في لبنان، وهو ما دفع القوى المانحة إلى فرض شرط إصلاح هذا القطاع ضمن حزمة شروط لإعادة الدعم لهذا البلد.

ويأتي التحرك ضد البواخر التركية في توقيت حساس، حيث من غير المستبعد أن تنقطع الكهرباء عن لبنان، لأن النقود المخصصة لتوليدها آخذة في النفاد.

وكان البرلمان اللبناني وافق على قرض طارئ قيمته 200 مليون دولار يخصص لواردات الوقود اللازمة لتوليد الكهرباء في مارس، لكن القرض لم يحصل حتى الآن على الموافقة النهائية من لجنة دستورية تراجعه.

ونُقل عن النائب نزيه نجم قوله بعد اجتماع مع وزيري المالية والطاقة في حكومة تصريف الأعمال "ابتداء من 15 مايو ستبدأ العتمة تدريجيا".

وقال نجم "نتمنى على المجلس الدستوري ألا يستغرق فترة الشهر لإصدار القرار لأن الوضع لا يحتمل".

وأعلنت مؤسسة كهرباء لبنان بأنها "ستضطر حاليا إلى تخفيض إنتاجها قسريا بحدود 200 ميغاواط، أي من نحو 1250 ميغاواط إلى نحو 1050 ميغاواط، وذلك لإطالة فترة إنتاج الطاقة قدر المستطاع ريثما تتضح مآلات الأمور، الأمر الذي سينعكس سلبا على ساعات التغذية في جميع المناطق اللبنانية بما فيها منطقة بيروت الإدارية". واعتذرت المؤسسة من "المواطنين عن هذا الوضع الخارج عن إرادتها".

> **لبنان فتح قبل أشهر تحقيقا حول شبهات رشاوى دفعت عند تجديد العقد بين وزارة الطاقة والشركتين التركيتين**

واعتاد اللبنانيون على التعايش مع انقطاعات متكررة في الكهرباء، تظل لثلاث ساعات يوميا على الأقل في العاصمة ولأوقات أطول في مناطق أخرى، وذلك بسبب عدم قدرة محطات توليد الكهرباء التابعة للدولة على الوفاء بالطلب ويعتمد الكثيرون على مولدات طاقة خاصة. لكن الأزمة المالية فاقمت مشكلات البلد المثقل بالديون، وتواجه الحكومة مشكلات جمة لتوفير ما يكفي من العملة الأجنبية للدفع مقابل الوقود وواردات أساسية أخرى.

التخلص من روافد الإخوان بالدوائر الحكومية يخيف المعارضة المصرية

أحمد حافظ

القاهرة - أحدث التشريع الذي تقدم به برلمانيون في حزب مستقبل وطن، الظهير السياسي للحكومة المصرية، بعزل من يثبت انتماؤهم إلى جماعة الإخوان من وظائفهم، جدلا من أن يتسبب في استهداف معارضين، لكنهم ليسوا إخوانا.

جاء تحرك الحزب بعد أيام قليلة من اتهام كامل الوزير وزير النقل المصري، لعناصر منتمية إلى جماعة الإخوان موجودة بمرفق السكك الحديدية بأنهم السبب الرئيسي في تكرار حوادث القطارات، وأن هناك 162 شخصا تابعين لها بالمرفق الحيوي، يصعب التخلص منهم دون غطاء تشريعي.

يهدف مشروع القانون بحسب المدافعين عنه إلى غلق ثغرة في العديد من المصالح الحكومية تستثمرها الجماعة لإثارة غضب الناس وتأليب الشارع على النظام الحاكم.

وقال مصدر برلماني لـ"العرب"، وهو أحد أعضاء حزب مستقبل وطن، إن مشروع قانون فصل الموظفين الإخوان "لن يقتصر على أعضاء الجماعة فقط، بل كل العناصر المنتمية إلى تنظيمات خرجت من رحم الإخوان أو تتناغم مع الجماعة فكريا، لكن التشريع لن يتطرق لهذه التفصيلات".

وفي حال صادق مجلس النواب على مشروع القانون قريبا، فإن عزل الموظفين الإخوان من الجهاز الحكومي لن يتطلب السير في الإجراءات الإدارية الروتينية والبيروقراطية التي تستغرق وقتا، بل سيصدر قرار بالعزل الفوري عندما تثبت الأجهزة الأمنية تهمة الانتماء إلى الجماعة.

وكانت الحكومة تقتصر في إجراءات العزل الوظيفي على المدرجين بقوائم التنظيمات الإرهابية، أو من ثبتت عليهم تهمة الإضرار بالأمن القومي، وصدرت بالفعل قرارات بالفصل النهائي من الخدمة لعناصر إخوانية لكن بأحكام قضائية نهائية استغرقت فترة طويلة.

ما يثير مخاوف المتحفظين على مشروع القانون بصيغته الحالية أن إطلاق العنان للأجهزة الأمنية لتحديد المنتمين إلى الإخوان قد تكون له تداعيات سلبية، لأن البعض من رجال الأمن يتعاملون مع المعارضة باعتبارها تخدم مصالح الجماعة الإرهابية وتروج في النهاية لأفكارها عن قصد أو دونه.

ويرى مراقبون أن الاستعانة بالتقارير الأمنية وحدها في إثبات تهمة انضمام الموظف العمومي للإخوان ربما يثير شكوكا كثيرة حول عدالة تطبيق القانون، كما أن الحصول على المعلومات من زملاء العمل قد يحوّل الجهاز الحكومي إلى بيئة خصبة للوشاية والتربص بين الموظفين.

وعلمت "العرب" أن التحريات التي سوف يتم من خلالها إثبات التهمة على الموظف، "ستشارك فيها أجهزة أمنية ورقابية مع اللجوء لآليات أخرى مثل دوائر المعارف والصداقات والأقارب والمخبرين السريين، وكل جهة تقدم تقريرها منفصلا، مع حتمية تطابق رؤية كل الأجهزة لتوثيق التهمة".

وبعض الوزارات لديها بالفعل قوائم نهائية عن الموظفين المنتمين إلى الإخوان، ويتم "تقييمها" تباعا، بإضافة أسماء جديدة، أو الحذف بعد التبرؤ من الجماعة، وتم تعميم خطابات أمنية لجهات حكومية منذ عامين طالبت المؤسسات الحكومية بترتيب الموظفين حسب الانتماء السياسي والفكري والسلوكي.

إكرام بدرالدين

محاصرة الإرهاب وتنظيماته لا تكون بالسلاح فقط

ومن غير المرجح أن يتم رفض القانون من جانب مجلس النواب أو أيّ من الجهات القضائية عند مراجعته، لأن الأغلبية البرلمانية تنتمي إلى حزب مستقبل وطن، والقضاء سبق وقال كلمته في الموظف الإخواني، حيث وصفته المحكمة الإدارية العليا بأنه "مجرم يجب بتره من شرف الوظيفة العامة".

وأكد إكرام بدرالدين أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، أن استمرار وجود الإخوان في وظائف هامة وحيوية، "عائق أمام الحكومة لنيل رضاء الشارع على أدائها، لأن هؤلاء لا يعنيهم ظهور الدولة بالشكل الذي يرضي طموحات الناس، ودائما ما يلعبون على نشر اليأس والإحباط".

وأضاف لـ"العرب" أن محاصرة الإرهاب وتنظيماته لا تكون بالسلاح فقط، ويتطلب الأمر مواجهات فكرية وقانونية وعقوبات صارمة، فالإرهاب المعنوي بتعطيل مصالح الناس وهدم المؤسسات لا يجب التساهل أمامه، واستغلال الوظيفة للتحريض على السلطة بحاجة إلى وقفة جادة.

وتخشى دوائر سياسية أن يكون التطبيق الحرفي للقانون مقدمة لأزمات مجتمعية وأمنية يصعب وأدها بسهولة، لأن الوظيفة الحكومية تعني لأغلب المصريين مصدر الدخل الأهم، وإقصاء الآلاف من المواطنين من وظائف قد تكون له تداعيات خطيرة.

ويحرم الموظف العمومي الذي سيتم فصله من أهم ميزة، وهي الأمان الوظيفي والاجتماعي بالحصول على راتب شهري يلبي احتياجات الأسرة، وانقطاعه تماما قد يدفع البعض للانتقام، وتصبح مخاطر الفصل أكبر من الاستمرار في العمل.

وبغض النظر عن انتفاضة النواب ضد انتشار الموظفين الإخوان في الجهاز الإداري، وهي ضرورية، فالحكومة نفسها متخوفة من الخطوة وتخشى تبعاتها، وفي نفس الوقت لم تعد قادرة على تحمل انتقادات الشارع لأداء مؤسساتها.